



الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

تقرير ديوان المحاسبة
قطع حساب موازنة وزارة الاتصالات لعام ٢٠٠٢
-:-

رقم التقرير : ٢٠٢٣ / ٩
تاريخه : ٢٠٢٣ / ١٢ / ٢٨
رقم الاساس : ٢٠١٩ / ١٣٥ (رقابة ادارية - مؤخره)

الموضوع : قطع حساب موازنة وزارة الاتصالات للعام ٢٠٠٢ .

× × ×

الغرفة :الرابعة

الرئيس: نللي ابي يونس

والمستشاران: نجوى الخوري ورائية اللقيس

× × ×

إن ديوان المحاسبة (الغرفة الرابعة)

بعد الاطلاع على ملف القضية

ولدى التدقيق والمذاكرة

تبين:

انه ورد ديوان المحاسبة كتاب مديرة المحاسبة العامة في وزارة المالية رقم ١٢٩/ص١٦ تاريخ ٢٠١٩/٣/٦ الذي تودع بموجبه قطع حساب موازنة وزارة الاتصالات للعام ٢٠٠٢ وقد اشارت في كتابها الى ما يلي:

"ان وزارة الاتصالات لا تودع مديرية المحاسبة العامة تحقيقاتها واوامر القبض وجداول مراجعتها وفقا" لأحكام المرسوم رقم ١٩٦٥/٣٣٧٣ بل يتم ايداعنا بياننا" بالواردات المحصلة ولا

يلتزم المحتسب المركزي للاتصالات بايداعنا بيانات اسمية صحيحة بالبقايا الواجب تحصيلها مما يحول دون استخلاص البقايا المدورة.

وقد قامت وزارة المالية بإرسال كتب الى وزارة الاتصالات بصورة متابعة ومنها كتاب وزارة المالية رقم ٧٦٨/ص١٦ تاريخ ٢٠١٧/١٢/٥ ؛ وآخرها الكتاب رقم ٥٣٥/ص١٦ تاريخ ٢٠١٨/٨/١٧ لايداعها البيانات التالية :

- بيانات سلف الخزينة منذ العام ١٩٩٣ بغية تدقيقها وفقاً للنصوص القانونية المرعية الاجراء.
- بيانات الواردات المحققة والمحصلة منذ العام ١٩٩٣.
- بيانات البقايا المدورة معدة وفقاً للاصول منذ العام ١٩٩٣ لكل سنة على حدة .
- جردة بالشيكات والمبالغ التي تم ايداعها في حسابات الخزينة في وزارة المالية .
- وقد تم اعداد قطوعات الحسابات استناداً الى البيانات وحسابات المهمة التي ارسلت من قبل المحتسب المركزي للاتصالات " .

بناء عليه

اولاً : في المهلة القانونية لورود قطع الحساب الى ديوان المحاسبة :

بما ان المادة ٦ الفقرة (٣) من المرسوم رقم ٣٤٨٩ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨ (نظام إرسال حسابات الإدارات العامة وحسابات المؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية والمستندات العائدة لها إلى ديوان المحاسبة) نصت على ما يلي:

"يودع رئيس مصلحة المحاسبة العامة لدى وزارة المالية ديوان المحاسبة مشروع قانون قطع الحساب للسنة المالية المنقضية قبل ١٥ آب من السنة التالية لسنة الحساب".

وبما ان مديرة المحاسبة العامة في وزارة المالية اودعت ديوان المحاسبة قطع الحساب عن العام ٢٠٠٢ في ٢٠١٩/٣/٦ علما انه كان من الواجب ايداعه قبل ١٥/٨/٢٠٠٣ فيكون قطع الحساب وارداً خارج المهلة القانونية .

ثانياً : في اصول تنظيم قطع الحساب:

I - بالنسبة لقسم النفقات:

بما انه يتبين من احكام المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ المتعلق بتحديد اصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها لاسيما المواد رقم ٨ و ٩ و ١٠ و ١٥ ما يلي :

١- يجب على المحاسب الاداري في وزارة الاتصالات اعداد بيانات فصلية وسنوية ، على ثلاث نسخ من النموذج رقم (٤)، يودعها مراقب عقد النفقات لدى وزارة الاتصالات، مبيناً فيها بالنسبة للبيان الفصلي لكل فقرة من الموازنة:

- الاعتمادات الأساسية أو الباقية قيد الصرف.
- الاعتمادات المدوّرة.
- الاعتمادات الإضافية.
- الاعتمادات الملغاة.
- الاعتمادات النهائية.
- الاعتمادات المحجوزة.
- الاعتمادات المصفاة.
- الاعتمادات المصروفة.

وبيناً سنوياً على ثلاث نسخ من النموذج رقم (٥) مبيناً فيه لكل فقرة من الموازنة، علاوة عن المعلومات الواردة في البيانات الفصلية:

- الاعتمادات المعقودة.
- الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها.
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب تدويرها.
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب إلغاؤها.

يجب أن يتضمن هذا البيان التصحيحات التي أجريت سنداً للمادة (٩) من قانون المحاسبة العمومية، كما يجب أن يضم إليه، بيان مفصل على فقرات الموازنة بالمبالغ المعقودة غير المصروفة في نهاية سنة الحساب.

٢- يرسل مراقب عقد النفقات البيانات المذكورة اعلاه بنسخها الثلاث إلى الأمر بالصرف في وزارة الاتصالات بعد تدقيقها وتصديقها فيما خص المعلومات الواردة فيها عن الاعتمادات المفتوحة والملغاة والمحجوزة.

٣ - يدقق البيانات الأمر بالصرف لدى الوزارة، ويصدقها لجهة المعلومات الواردة فيها عن الاعتمادات المصروفة، ويصدّق المعلومات الواردة في البيان السنوي فيما خص الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها ويودعها بنسخها الثلاث مصلحة المحاسبة العامة بعد أن يضم إلى كل من البيانات الفصلية نسخة مصدّقة من بطاقات سجل أستاذ الحوالات المصروفة، وجداول مراجعة تفصيلية بحسب البنود والفصول والأبواب والأجزاء على ثلاث نسخ وفقاً للنموذج رقم (٦). تنظم هذه البيانات وتصدق ضمن المهل المحددة في النموذج رقم (٧) الملحق بهذا المرسوم.

٤- تدقق مصلحة المحاسبة العامة بيانات النفقات الفصلية والسنوية، وتوحد عناصرها، ثم تودع ديوان المحاسبة نسخة منها، وتعيد النسخة الثانية إلى مصدرها الأساسي، وتحفظ بالثالثة لديها.

٥- تتولى مصلحة المحاسبة العامة لدى وزارة المالية- قسم النفقات - اعداد قطع حساب الموازنة، نقلاً عن قيود بطاقات سجل الأستاذ بعد إنجازها وتثبيت من :

- تأشير مراقب عقد النفقات على صحة البيانات لجهة الاعتمادات.
- تصديق مصلحة الصرفيات على البيانات لجهة صحة المبالغ المصروفة.
- انطباق مجاميع النفقات المصروفة (الحقل ١١ من النموذجين المذكورين) على مجاميع نسخ بطاقات سجل أستاذ الصرفيات.
- انطباق حوالات الصرف والأوراق الثبوتية الفصلية المرسلة من المحتسبين على تفصيل النفقات المصروفة المدونة على نسخ بطاقات السجل المذكور.
- انطباق هذه البطاقات على جداول المراجعة التفصيلية وتوافق هذه الجداول فيما بينها.

وتتولى تدوين الاعتمادات المفتوحة والمدورة والمنقولة والملغاة، بالاستناد إلى النصوص المتعلقة بها، على بطاقات سجل أستاذ الاعتمادات، لكل بند من الموازنة، وفقاً للنموذج رقم (٨). وتقوم بمقارنة مجاميع البطاقات الفصلية المنظمة على أساس البنود بمجاميع البطاقات المنظمة على أساس الفقرات المنقولة عن بيانات حركة الاعتمادات الفصلية (الحقول رقم ٣ حتى ٨ من النموذج رقم ٤).

كما تدون المصلحة المذكورة فصلياً قيود حجز وتصفية وصرف النفقات نقلاً عن بيانات المحاسب الإداري الفصلية بنفقات الموازنة.

كما تجمع قيود قسم النفقات في سجل أستاذ المحاسبة الإدارية حسب فقراته وبنوده، وفصوله وأبوابه وأجزائه، وتقارن النتائج بمجاميع بيانات النفقات السنوية للتثبيت من صحة الأرقام، وتدون القيود في الحقول رقم (٥ و ٦ و ٧) من النموذج رقم (٩).

بما انه بعد التدقيق في قطع الحساب ومستنداته بهدف اجراء المطابقات بين الحساب الاداري وحساب المهمة تبين مايلي :

- ان المعلومات المتعلقة بقسم النفقات قد اخذت من المركز الآلي في وزارة المالية بدلا من قيود بطاقات سجل الاستاذ الواجب اعداده من قبل مصلحة المحاسبة العامة في وزارة المالية وفقا لاحكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ المشار اليها اعلاه .

- تبين عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بمسك بطاقات سجل الاستاذ التي تتكون من البيانات الفصلية الواردة اليها من المحاسب الاداري والمؤشر عليها من قبل مراقب عقد النفقات والأمر بالصرف وفقاً للاصول .

- ان عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بمسك بطاقات سجل الاستاذ ادى الى عدم امكانية المطابقة بين المعلومات الواردة في بطاقات الاستاذ مع البيان السنوي.

- ان قيام مديرية المحاسبة العامة بتكوين قطع الحساب - قسم النفقات من المعلومات الواردة من المركز الآلي والبيانات المرسله اليها من قبل المحتسب المركزي في وزارة الاتصالات وفقاً لما ورد في كتابها رقم ١٢٩/ص١٦ تاريخ ٢٠١٩/٣/٦ المذكور اعلاه يخالف احكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣.

وبما ان عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بالثبوت من صحة الارقام الواردة في البيانات الفصلية والسنوية العائدة لحركة الاعتمادات، وعدم ورود هذه البيانات السنوية - قسم النفقات من مصدرين مختلفين للثبوت من صحتها وبالتالي عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بالثبوت من صحة الارقام يجعل من اجراء المطابقة من قبل ديوان المحاسبة وفقاً للاصول امراً متعذراً .

II - بالنسبة لقسم الواردات

بما انه يتبين بالعودة الى احكام المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١١/١٢/١٩٦٥ المتعلق بتحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها لاسيما المواد رقم : ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٣٤ - ٣٥ ما يلي:

١- يرسل موظفو الإدارات ذات الموازنات الملحقه المكلفين إصدار أوامر القبض أو أوامر التحصيل أو تصفية الحقوق، فيما خص واردات الدولة الأخرى بما فيها الديون والمبالغ المحكوم بها قضائياً لصالحها، إلى مصلحة المحاسبة العامة :

➤ بياناً ربع سنوي: بإجمال المبالغ المحققة والمبالغ الملغاة أو المنزلة.
➤ بياناً سنوياً: بالمبالغ المحققة خلال السنة والمبالغ الملغاة أو المنزلة ، والمبالغ الصافية الموضوعه قيد التحصيل.

ويضم إلى البيان ربع السنوي نسخ مصدقة عن هذه الأوامر والسندات مع جداول مراجعة بها منظمة حسب تسلسل إصدارها.

٢- يرسل المحتسب المركزي إلى مصلحة المحاسبة العامة، بياناً سنوياً بواردات الموازنة المحصلة.

٣- تتولى مصلحة المحاسبة العامة، بعد استلام بيانات الواردات الفصلية:

- مقارنة أوامر القبض والتحصيل وسندات التصفية بجداول مراجعتها.
- تدقيق مجاميع هذه الجداول للثبوت من انطباقها على مجاميع بيانات الواردات العائدة لها.
- تدوين البيانات في بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية «قسم الواردات» (وتختص كل بطاقة منه بنوع من الواردات).
- التأشير على هذه البيانات وتوجيه نسخة إلى ديوان المحاسبة، تربط بها عند الاقتضاء نسخ أوامر القبض أو التحصيل نسخة إلى الإدارة ، نسخة للحفظ في المصلحة.

٤- تتولى مصلحة المحاسبة العامة سنوياً:

- مقارنة مجاميع البيانات السنوية بمجاميع بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية للثبوت من صحتها وملء الحقل العائد لـ«تقديرات الموازنة».
 - ملء حقل «التحصيلات» بعد التثبت من صحة الأرقام بالرجوع إلى حسابات مهمة المحتسب وبياناته السنوية واستخراج الباقي قيد التحصيل في نهاية السنة وتدوينه في البطاقات العائدة له .
 - مقارنة هذه البقايا ببيانات البقايا الاسمية الواردة من المحتسب مع حساب المهمة.
 - التأشير على البيانات السنوية قبل إرسالها إلى المراجع المختصة.
- ٥- تنظم مصلحة المحاسبة العامة قسم الواردات من قطع حساب الموازنة السنوي نقلاً عن بطاقات سجل الأستاذ الممسوك لديها .
- يتضمن هذا القسم:
- تقديرات الموازنة.
 - البقايا المدورة إلى أول السنة.
 - المبالغ المحققة.
 - المبالغ الملغاة أو المنزلة.
 - المبالغ الصافية الموضوعة قيد التحصيل.
 - المبالغ المحصلة.
 - المبالغ الباقية قيد التحصيل.
- ٦- تضع مصلحة المحاسبة العامة تقريراً بملاحظاتها الناتجة عن تدقيقها في بيانات الواردات بشأن القيود التي لم تتناولها التسوية، وترسله مع قطع حساب الموازنة إلى ديوان المحاسبة.
- ٧- تستخرج مصلحة المحاسبة العامة من حسابات المهمة ومستنداتها، المعلومات اللازمة لإنجاز قطع الحساب وخاصة:
- التحصيلات والبقايا لقسم الإيرادات.
 - بيان سلفات الخزينة المطلوب بالمادة ٢١٣ من قانون المحاسبة العمومية.
- ٨- توحد مصلحة المحاسبة العامة المعلومات المستخرجة من البيانات عن التحققات والتحصيلات والبقايا، وتقارنها بمجاميع قسم الواردات من بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية ، كما تقارن مجموع الواردات المحصلة السنوية مع بيانات المحتسب المركزي لوزارة الاتصالات.
- بما انه بعد التدقيق في قطع الحساب – قسم الواردات ومستنداته لاجراء المطابقات بين الحساب الاداري وحساب المهمة تبين مايلي :

• عدم قيام الإدارة باعداد بيانات فصلية وسنوية عن الواردات المحققة والملغاة أو المنزلة والمبالغ الموضوعة قيد التحصيل عن العام ٢٠٠٢.

• عدم قيام المحتسب المركزي للاتصالات بما يلي :

- ارسال الى مديرية المحاسبة العامة بياناً بالبقايا المدورة من العام ٢٠٠١ الى العام ٢٠٠٢.

- اعداد البيانات السنوية عن الواردات المحصلة عن العام ٢٠٠٢.

- إرسال بيان عن سلفات الخزينة لغاية نهاية العام ٢٠٠٢.

- ارسال الى مديرية المحاسبة العامة بياناً بالبقايا المدورة من العام ٢٠٠٢ الى العام ٢٠٠٣.

• عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بمسك سجل استاذ المحاسبة الادارية .

• قيام مديرية المحاسبة العامة بإنجاز قطع الحساب - قسم الواردات من المعلومات الواردة في

حساب مهمة المحتسب المركزي للاتصالات (سجل محتسب المهمة العام لعام ٢٠٠٢) بدلاً

من المعلومات الواجب توفرها في سجل المحاسبة الادارية مع العلم انه لم يرفق حساب مهمة

المحتسب المركزي للاتصالات مع قطع الحساب بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠١٩ .

• عدم قيام مديرية المحاسبة العامة من التثبيت والتأشير على البيانات السنوية للواردات وفقاً

للاصول علماً ان هذه البيانات لم ترفق مع قطع الحساب .

وبما ان عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بإنجاز قطع الحساب - قسم الواردات وفقاً لاحكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ يجعل من اجراء المطابقة من قبل ديوان المحاسبة وفقاً للاصول امراً متعذراً.

ثالثاً : في مضمون قطع الحساب

أ- بيانات الايرادات

١- الواردات السنوية المحققة من الاصدارات لعام ٢٠٠٢

البند	نوع الايرادات	ل.ل.
(١)	الفصل الاول - الاستثمار	
1	ايرادات مساهمة الغير في نفقات الانشاء	12,636,860,755
2	ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	393,730,208,639

186,778,532,970	ايرادات المخابرات الدولية	3
513,491,000	ايرادات التلكس	4
20,011,308,453	ايرادات متنوعة	5
389,986,458,679	خليوي - اشتراكات ومخابرات ورسوم تأسيس	6
1,003,656,860,496	مجموع الفصل الاول	

٢- بقايا المبالغ غير المحصلة والمدورة من السنة السابقة لعام ٢٠٠٢

البند	نوع الايرادات	ل.ل.
(أ)	الفصل الاول - الاستثمار	
2	ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	706,109,872,775
مجموع الفصل الاول		
مجموع بقايا المبالغ غير المحصلة والمدورة من السنة السابقة		
		706,109,872,775

٣- مجموع الواردات غير الصافية لعام ٢٠٠٢

البند	نوع الايرادات	ل.ل.
(أ)	الفصل الاول - الاستثمار	
1	ايرادات مساهمة الغير في نفقات الانشاء	12,636,860,755
2	ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	1,099,840,081,414
3	ايرادات المخابرات الدولية	186,778,532,970
4	ايرادات التلكس	513,491,000
5	ايرادات متنوعة	20,011,308,453
6	خليوي - اشتراكات ومخابرات ورسوم تأسيس	389,986,458,679
مجموع الفصل الاول		
		1,709,766,733,271

٤ - صافي المبالغ الموضوعة قيد التحصيل لعام ٢٠٠٢

البند	نوع الإيرادات	ل.ل.
(أ)	الفصل الأول - الاستثمار	
1	إيرادات مساهمة الغير في نفقات الانشاء	12,636,860,755
2	إيرادات المخبرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	1,099,840,081,414
3	إيرادات المخبرات الدولية	186,778,532,970
4	إيرادات التلكس	513,491,000
5	إيرادات متنوعة	20,011,308,453
6	خليوي - اشتراكات ومخبرات ورسوم تأسيس	389,986,458,679
مجموع الفصل الأول		1,709,766,733,271

٥ -- مجموع المبالغ المحصلة بما فيها مأخوذات من مال الاحتياط عام ٢٠٠٢

البند	نوع الإيرادات	ل.ل.
(أ)	الفصل الأول - الاستثمار	
1	إيرادات مساهمة الغير في نفقات الانشاء	12,636,860,755
2	إيرادات المخبرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	388,075,008,453
3	إيرادات المخبرات الدولية	186,778,532,970
4	إيرادات التلكس	513,491,000
5	إيرادات متنوعة	20,011,308,453
6	خليوي - اشتراكات ومخبرات ورسوم تأسيس	389,986,458,679
مجموع الفصل الأول - الواردات المحصلة		998,001,660,310
(ب)	الفصل الثاني - مأخوذات من مال الإحتياط	
1	مأخوذات من مال احتياط الاتصالات	.
	لتغطية الإعتمادات المدورة من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٢	
مجموع الفصل الثاني - مأخوذات من مال احتياط المواصلات		-
مجموع قسم الواردات (أ + ب)		998,001,660,310

➤ ملاحظات

- نسبة الواردات المحصلة لمجموع الواردات المحققة :

$$= 1,709,766,733,271 / 998,001,660,310 = 58\%$$
- النسبة هي متدنية

٦- المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة للسنة التالية (عام ٢٠٠٣)

البند	نوع الايرادات	ل.ل.
(أ)	الفصل الاول - الاستثمار	
2	ايرادات المخبرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	711,765,072,961
	مجموع الفصل الاول المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة للعام القادم	711,765,072,961

➤ ملاحظات

- نسبة الواردات غير المحصلة نسبةً الى الواردات المحققة

$$= 711,765,072,961 / 1,709,766,733,271 = 42\%$$
- النسبة مرتفعة (عدم التحصيل)

بما انه لم يرفق حساب المهمة لعام ٢٠٠٢ مع قطع الحساب (وزارة الاتصالات) لم يتمكن ديوان المحاسبة من اجراء المطابقات- في قسم الواردات بين المعلومات الواردة اعلاه في قطع الحساب مع المعلومات الواردة في حساب المهمة ، وقد تم الاعتماد على المعلومات الواردة فقط في قطع الحساب.

ب- بيان النفقات المصروفة في وزارة الاتصالات :

١- حركة الاعتمادات

النسبة %	ل ل .	مصادر الإعتمادات
74.40	944,000,000,000	الإعتمادات الأساسية المفتوحة في موازنة سنة 2002
25.60	324,818,656,000	الإعتمادات المدورة من سنة ٢٠٠١ الاعتمادات المدورة المعقودة (١٧٢,٥٩٩,٥٤٣,٠٠٠) النسبة من اجمالي المدور ٥٣,١٤ % الاعتمادات المدورة غير المعقودة (١٥٢,٢١٩,١١٣,٠٠٠) النسبة من اجمالي المدور ٤٦,٨٦ %
0.00		الاعتمادات الاضافية المفتوحة خلال سنة ٢٠٠٢
100	1,286,818,656,000	مجموع الإعتمادات
		تنفيذ الإعتمادات
74.04	939,372,668,620	الإعتمادات المصروفة خلال سنة ٢٠٠٢
22.11	280,531,386,866	الإعتمادات المدورة الى سنة ٢٠٠٣ الاعتمادات المدورة المعقودة (١٣٦,٨٣٣,٤٢٦,٨٦٦) النسبة من اجمالي المدور ٤٨,٧٨ % الاعتمادات المدورة غير المعقودة (١٤٣,٦٩٧,٩٦٠,٠٠٠) النسبة من اجمالي المدور ٥١,٢٢ %
3.86	48,914,600,514	الاعتمادات الملغاة خلال سنة ٢٠٠٢
100	1,286,818,656,000	مجموع الإعتمادات

٢- نفقات مصروفة حسب الإدارات:

الجزء الثاني (ب)	الجزء الثاني (أ)	الجزء الاول	النفقات الاجمالية للمصروفات	الإدارة والنفقات المصروفة	التنسب
ل . ل .	ل . ل .	ل . ل .	ل . ل .	المديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات	
			120,000	مواد استهلاكية	١١-٣٣٦-١-١١٥
			3,962,085,000	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	١٣-٣٣٦-١-١١٥
			1,856,877,000	نفقات مختلفة	١٦-٣٣٦-١-١١٥
		5,819,082,000		المجموع	
				المديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات	
			5,803,051,000	تجهيزات	٢٢٦-٣٣٦-١-١١٥
			58,963,846,000	إنشاءات قيد التنفيذ	٢٢٧-٣٣٦-١-١١٥
			2,982,000	صيانة	٢٢٨-٣٣٦-١-١١٥
			1,371,097,000	نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية	٢٢٩-٣٣٦-١-١١٥
	66,140,976,000			المجموع	
			71,960,058,000	مجموع الفصل	
				المديرية العامة لإستثمار وصيانة الاتصالات	
			2,400,000	مواد استهلاكية	١١-٣٣٦-٢-١١٥
			2,056,390,000	خدمات استهلاكية	١٢-٣٣٦-٢-١١٥
			22,262,485,000	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	١٣-٣٣٦-٢-١١٥
			70,916,330,499	التحويلات	١٤-٣٣٦-٢-١١٥
			187,719,000	نفقات مختلفة	١٦-٣٣٦-٢-١١٥
		95,425,324,499		المجموع	
				المديرية العامة لإستثمار وصيانة الاتصالات	
			4,193,000	تجهيزات	٢٢٦-٣٣٦-٢-١١٥
			4,004,423,000	إنشاءات قيد التنفيذ	٢٢٧-٣٣٦-٢-١١٥
			32,493,898,284	صيانة	٢٢٨-٣٣٦-٢-١١٥
			3,804,705,837	نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية	229-336-2-115
	40,307,220,121			المجموع	
			135,732,544,620	مجموع الفصل	

				المصلحة الادارية المشتركة	
			6,588,348,000	مواد استهلاكية	١١-٣٣١-٣-١١٥
			89,752,000	خدمات استهلاكية	١٢-٣٣١-٣-١١٥
			1,910,573,000	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	١٣-٣٣١-٣-١١٥
			16,796,000	نفقات مختلفة	١٦-٣٣١-٣-١١٥
		8,605,469,000		المجموع	
				المصلحة الادارية المشتركة	
			108,321,000	تجهيزات	٢٢٦-٣٣١-٣-١١٥
			13,597,000	صيانة	٢٢٨-٣٣١-٣-١١٥
	121,918,000			المجموع	
			8,727,387,000	مجموع الفصل	
				ادارة المراقبة العامة	
			197,564,000	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	١٣-٣٣٦-٤-١١٥
			4,153,000	نفقات مختلفة	١٦-٣٣٦-٤-١١٥
		201,717,000		المجموع	
			602,000	تجهيزات	٢٢٦-٣٣٦-٤-١١٥
			1,436,000	صيانة	٢٢٨-٣٣٦-٤-١١٥
	2,038,000			المجموع	
			203,755,000	مجموع الفصل	
				الديون المتوجبة الاداء	
			722,748,924,000	التحويلات	١٤-٣٣٦-٥-١١٥
		722,748,924,000		المجموع	
			722,748,924,000	مجموع الفصل	
0	106,572,152,121	832,800,516,499	939,372,668,620	المجموع العام	

٣- النفقات المصروفة حسب البنود مع النسب المئوية

النسبة %	المجموع	النفقات الجارية المصروفة حسب البنود (جزء اول)
0,7	6,590,868,000	مواد استهلاكية
0,22	2,146,142,000	خدمات استهلاكية
3,01	28,332,707,000	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها
84,5	793,665,254,499	التحويلات
0,22	2,065,545,000	نفقات مختلفة
88,65	832,800,516,499	المجموع
النسبة %	المجموع	النفقات الاستثمارية المصروفة حسب البنود (جزء ثاني أ)

0,63	5,916,167,000	تجهيزات
6,7	62,968,269,000	إنشاءات قيد التنفيذ
3,46	32,511,913,284	صيانة
0,56	5,175,802,837	نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية
11,35	106,572,152,121	المجموع
النسبة %	المجموع	النفقات الاستثمارية المصروفة حسب البنود (جزء ثاني ب)
0	0	إنشاءات قيد التنفيذ
100	939,372,668,620	اجمالي النفقات المصروفة عام ٢٠٠٢

➤ الملاحظات

- يلاحظ ارتفاع كبير في نسبة النفقات المصروفة الجارية البالغة : ٨٨,٦٥ % لا سيما بند التحويلات (مساهمات اخرى داخل القطاع العام) البالغة نسبته : ٨٤,٥ % بينما بلغت نسبة النفقات المصروفة الاستثمارية (جزء ثاني أ) : ١١,٣٥ % و نسبة (٠%) للانشاءات قيد التنفيذ جزء ثاني ب . هذه مؤشرات تدل على عدم الاهتمام بالبنية التحتية المتعلقة بالاتصالات بتاريخه وكما يلي :

- نسبة النفقات الجارية المصروفة (جزء اول) ٨٨,٦٥ %
- نسبة النفقات الاستثمارية المصروفة (جزء ثاني أ) ١١,٣٥ %
- نسبة النفقات الاستثمارية المصروفة (جزء ثاني ب) ٠ %

- نسب النفقات الجارية المصروفة – جزء اول موزعة بين ٨٤,٥ % و ٠,٢٢ % كما يلي :

0,7	مواد استهلاكية
0,22	خدمات استهلاكية
3,01	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها
84,5	التحويلات
0,22	نفقات مختلفة

- نسب النفقات الاستثمارية المصروفة - جزء ثاني (أ) موزعة بين ٦,٧ % و ٠,٥٦ % كما يلي :

0,63	تجهيزات
6,7	إنشاءات قيد التنفيذ
3,46	صيانة
0,56	نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية

بما انه لم يرفق حساب مهمة عام ٢٠٠٢ مع قطع الحساب (في وزارة الاتصالات) لم يتمكن ديوان المحاسبة من اجراء المطابقات- في قسم النفقات المصروفة بين المعلومات الواردة اعلاه والمأخوذة من قطع الحساب مع المعلومات الواردة في حساب المهمة ، وقد تم الاعتماد فقط على المعلومات الواردة في قطع الحساب.

رابعاً: في حساب النتائج (قطع الحساب عام ٢٠٠٢)

١- الواردات	ليرة لبنانية	ليرة لبنانية
أ- الواردات المنفذة		
الواردات المحققة خلال السنة الحالية		1,003,656,860,496
تضاف المبالغ غير المحصلة والمدورة من السنة السابقة		706,109,872,775
اجمالي المبالغ المحققة		1,709,766,733,271
المبالغ المنزلة		()
المبالغ الموضوعة قيد التحصيل		1,709,766,733,271
تنزل المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة للسنة اللاحقة		(٧١١,٧٦٥,٠٧٢,٩٦١)
المبالغ المحصلة		998,001,660,310
ب- المأخوذات من حساب "مال الاحتياط" لتغطية الإعتمادات المدورة من سنة ٢٠٠١ الى سنة ٢٠٠٢ .		324,818,656,000
مجموع الواردات المحصلة والمأخوذات من مال الاحتياط لتغطية الإعتمادات المدورة		1,322,820,316,310

		٢- النفقات المصروفة
	832,800,516,499	أ- على الجزء الاول *
	106,572,152,121	ب - على الجزء الثاني "أ"
		ج- على الجزء الثاني "ب"
939,372,668,620		مجموع النفقات المصروفة
383,447,647,690		النتيجة الدفترية: الفرق بين الواردات بما فيها المأخوذات من "مال الاحتياط" وبين النفقات المصروفة
(٣٢٤,٨١٨,٦٥٦,٠٠٠)		تنزل المأخوذات من مال الاحتياط
58,628,991,690		النتيجة النهائية: الفرق بين الواردات المحصلة فعليا وبين النفقات المصروفة

- يقفل الوفر البالغ /٣٨٣,٤٤٧,٦٤٧,٦٩٠/ ل.ل. في حساب مال الاحتياط .
- تغطي الاعتمادات المدورة البالغة /٣٢٤,٨١٨,٦٥٦,٠٠٠/ ل.ل. بمأخوذات من مال الاحتياط.

خامساً : ملاحظات على نتائج التدقيق

- بما انه تعذرت المطابقة بين حساب المهمة وقطع الحساب ، تبين من خلال التدقيق ما يلي:
- ١- عدم اعتماد نظرية القيد المزدوج في مسك القيود المحاسبية يشكل مخالفة صريحة لنص المادة ٢٦ من التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات الصادر بالمرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ١٩٩٧/٠٦/٩ التي تلزم المحتسب المركزي لوزارة الاتصالات اعتماد محاسبة الدولة على طريقة القيد المزدوج .
 - ٢- عدم ارسال حسابات وزارة الاتصالات للأعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ مع الحسابات المرسله الى ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠١٧ / ٣ / ٦ .
 - ٣- عدم ارسال حساب مهمة المحتسب المركزي للاتصالات عن العام ٢٠٠٢ مع الحسابات المرسله الى ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠١٩ / ٣ / ٦ .
 - ٤- ان رصيد المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة للعام ٢٠٠٣ من حساب ايرادات المخبرات المحلية والخارجية والاشتراقات والغرف بلغ /٧١١,٧٦٥,٠٧٢,٩٦١/ ل.ل دون بيان بالقيمة الاسمية لهذه الواردات .
 - ٥- عدم التقيد باحكام المادة ٢١٣ من قانون المحاسبة العمومية لجهة ضم بيانات بسلفات الخزينة مع قطع الحساب بغية تدقيقها وفقاً للاصول.
 - ٦- لم يضم الى قطع الحساب عن العام ٢٠٠٢ ما يلي :

- بيانات الواردات المحققة.
- بيانات البقايا المدورة الاسمية من العام ٢٠٠١ والمدورة الى العام ٢٠٠٢ .
- بيانات البقايا المدورة الاسمية من العام ٢٠٠٢ والمدورة الى العام ٢٠٠٣ .
- جردة بالشيكات والمبالغ التي تم ايداعها في حسابات الخزينة في وزارة المالية عن العام ٢٠٠٢ للتحقق من صحة المبالغ المحولة للخزينة.

لذلك

بيدي ديوان المحاسبة وفي نطاق رقابته الادارية المؤخرة الملاحظات والإقتراحات الواردة في متن هذا التقرير مع وجوب الإلتزام بها لاسيما لجهة ما يلي :

أولاً : ضرورة الاخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات الواردة على متن هذا التقرير عملاً بنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٢٥ تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠١ التي تنص على مايلي :
" ضرورة الاخذ بعين الاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة - والتي يتولي اجراءها لاحقاً في حال وجودها " .

ثانياً : الطلب الى وزارة الاتصالات اعتماد نظرية القيد المزدوج في مسك القيود المحاسبية باعتبار ان عدم التقيد بذلك يعتبر مخالفة صريحة لنص المادة ٢٦ من التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات الصادر بالمرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ٩ / ٦ / ١٩٩٧ التي تلزم المحتسب اعتماد محاسبة الدولة على طريقة القيد المزدوج .

ثالثاً : الطلب الى مديرية المحاسبة العامة التقيد بالملاحظات المبينة في متن هذا التقرير وأن تعمل على التقيد بأحكام المرسوم ٣٣٧٣ / ١٩٦٥ .

ابلاغ هذا التقرير الى كل من رئيس الجمهورية - رئيس مجلس النواب — رئيس مجلس الوزراء - وزير المالية - وزير الاتصالات - مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية - المحتسب المركزي لوزارة الاتصالات والنيابة العامة لدى ديوان المحاسبة.

× × ×

تقريباً اتخذ بالاجماع في غرفة المذاكرة في بيروت بتاريخ الثامن والعشرون من شهر كانون الاول سنة ألفين وثلاث وعشرين.

رئيس الغرفة نللي ابي يونس	المستشار نجوى الخوري	المستشار رانية اللقيس	كاتب الضبط محمد الشحيمي
------------------------------	-------------------------	--------------------------	----------------------------

يحال على المراجع المختصة
بيروت في

رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران